

## دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2000-2016)

سعدية حديوش

جامعة المسيلة

[hadiouchesadia@gmail.com](mailto:hadiouchesadia@gmail.com)

ميلود وعيل

جامعة البويرة

[Ouail.ha@hotmail.com](mailto:Ouail.ha@hotmail.com)

### *Une étude de la relation entre la masse monétaire et de l'inflation en Algérie (2000-2016)*

**الملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عرض النقود (الكتلة النقدية) ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وذلك عن طريق تحليل تطور العرض النقدي خلال الفترة المدروسة والذي عرف تطورا متزايدا، وأيضا بتحليل معدلات التضخم لنفس الفترة والتي عرفت تفاوتاً ببلوغ الذروة سنة 2012 بنسبة 8.9% والتي تعتبر مرتفعة جداً، والتي أرجعها محافظ بنك الجزائر إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وكذا بعض السلع الطازجة، وللعلاقة النظرية بين المتغيرين قمنا بحساب معامل الارتباط وكان مساوياً  $r=0.569$ ، وخلصنا في الأخير إلى ضرورة تحديد نمو العرض النقدي بما يتوافق مع احتياجات النشاط الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم.

**الكلمات المفتاحية:** العرض النقدي، التضخم، النقود، مستوى العام للأسعار

**Résumé :** Cette étude visait à déterminer la relation entre la masse monétaire et les taux d'inflation en Algérie au cours de la période (2000-2016), à travers l'analyse de l'évolution de la masse monétaire au cours de la période étudiée, connue de plus en plus, et également analysé pour la même période, les taux d'inflation, largement connus pour atteindre pic en 2012 de 8,9%, ce qui est considéré comme très élevé, ce qui est renvoyée par le gouverneur de la Banque d'Algérie à la hausse des prix des biens importés, ainsi que des produits frais, et la théorie de la relation entre les deux variables, nous avons calculé le coefficient de corrélation était égal  $r=0.569$ , et nous a sauvés dans le dernier à la nécessité de déterminer la croissance de la masse monétaire, y compris conformément aux besoins du Prospectus Cadre économique et de l'inflation de contrôle.

**Mots-clés:** masse monétaire, l'inflation, l'argent, le niveau général des prix

تؤدي النقود دورا مهما في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على أنها وسيلة للتبادل، وأداة تقييم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي (المستوى العام للأسعار، الإنتاج، ميزان المدفوعات). باعتبار أن عرض النقود يمثل جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معين وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الاقتصادية. من جهة أخرى تعتبر ظاهرة التضخم من بين الظواهر التي تهدد الاستقرار النقدي للدول ولوجود العلاقة النظرية بين العرض النقدي ومعدل التضخم، لذلك نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية بصفة عامة تتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية وهو الحد من التضخم بصفة خاصة، وهذا يستدعي أن تتبع السلطة النقدية سياسة عرض النقود والتحكم فيه وذلك لبلوغ الأهداف المسطرة من طرف مختلف الدول، فالجزائر كغيرها من الدول سطرت سياسة نقدية من أجل بلوغ أهداف نهائية لهذه السياسة والحفاظ على استقرار مستوى العام للأسعار، فعرفت الجزائر خلال الفترة (2000-2016) سياسة نقدية توسعية وذلك لتمويل الاستثمارات من خلال زيادة الكتلة النقدية المتداولة (المعروض النقدي) التي عرفت توسعا خلال هذه الفترة، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر زيادة العرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)؟

وبغرض الإجابة على الإشكالية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول - ماهية الكتلة النقدية (العرض النقدي)؛
- المحور الثاني - التضخم وعلاقته بالعرض النقدي؛
- المحور الثالث - تطورات عرض النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

المحور الأول - ماهية الكتلة النقدية (العرض النقدي)

تختلف الكتلة النقدية وإجراءات إصدارها من بلد لآخر وفقا لنموذج التنمية المتبع وكذا نوع التسيير الاقتصادي، كما تختلف الكتلة النقدية باختلاف السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاديات الحديثة لمراقبة تطور الرصيد النقدي في اقتصادها، ومعرفة العوامل المؤدية للإصدار النقدي.

### أولا- تعريف الكتلة النقدية وأشكالها:

1. **تعريف الكتلة النقدية:** هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات.<sup>1</sup> وتعرف الكتلة النقدية أيضا بأنها " تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية، وهي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.<sup>2</sup>
2. **أشكال الكتلة النقدية:** تأخذ الكتلة النقدية في الاقتصاد الأشكال التالية:<sup>3</sup>
  - أ. **النقود القانونية:** وهي أوراق النقد والنقود المساعدة، وسميت بالقانونية لأن القانون يضع عليها صفة الشرعية ويعطيها صفة الإلزام في التداول والقدرة على تسوية الديون والإبراء منها، وهي تمثل قيمة السيولة، حيث يمكنها أن تتحول مباشرة إلى سلع وخدمات أو يحتفظ بها كما هي، وهي أيضا نقود نهائية أي لا تتحول إلى نقود أخرى وبالذات إلى ذهب.

ويأخذ هذا النوع من النقود الشكلين التاليين:

- **أوراق النقد:** هي غير قابلة للتحويل إلى ذهب وتستمد قيمتها من قدرتها الشرائية والبنك المركزي هو الذي يحتكر وظيفة إصدار أوراق النقد وهو الذي يشرف على تنظيم تداولها ولها وحدة قياس أو عملة معينة كالدينار الجزائري، المارك الألماني... إلخ. كما لا يمنع الاتفاق بين عدد من الدول على تداول عملة واحدة مشتركة كالعملة الأوروبية (الأورو) *EURO* على سبيل المثال.

- **النقود المساعدة:** وهي عبارة عن وحدات نقدية صغيرة تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي والغرض منها قاصر على تجزئة الوحدات الكبيرة لتسهيل عمليات الدفع البسيطة اليومية، وقد تكون في صورة ورقية أو في صورة معدنية (برونز، نحاس... إلخ)، ويلاحظ ارتفاع قيمتها الاسمية عن قيمتها كسلعة، والنقود المساعدة تمثل حوالي 20% من النقود القانونية.
- ب. **أشباه النقود:** وهي المبالغ النقدية المودعة في الحسابات البنكية الخاصة، وتقيد لفترة معينة تحدد وفق الاتفاق بين المودع والبنك، بحيث يتقاضى صاحب الوديعة فوائد ترتفع معدلاتها وفقا لطول المدة، أو بمعنى آخر هي عبارة عن توظيفات الأموال في حسابات بنكية بحث يكون هناك اتفاق بين البنك وصاحب الوديعة عن المبلغ المودع والمدة، بحيث كلما زادت طول المدة زادت معها نسبة الفوائد. وتأتي أشباه النقود في الدرجة الأخيرة من السيولة، وسميت بشبه النقود لأنه لا يمكن تحويلها إلى نقود سائلة إلا بتوفر شرط حلول موعد استحقاقها، مثل الودائع على الدفتر في صناديق التوفير، الودائع على الدفتر في البنوك، سندات والحسابات ذات الأجل القصير.

### ثانيا- قواعد العرض النقدي:

يمكننا توضيح المجمعات النقدية على النحو التالي:

1. **القاعدة النقدية (BM):** تتمثل في النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، و تتكون من الأوراق النقدية مضافا إليها العملة المساعدة، فهي تتصف بالسيولة الكاملة، و تخضع للرقابة التي تفرضها السلطة، النقدية على الإصدار، وعوامل أخرى كتلك التي تتعلق بحركة الأصول الأجنبية، و لها أهمية كبيرة في خلق النقد، كما أنه في حساب الكتلة النقدية لا نأخذ كل الجمع (BM) و إنما فقط الجزء المتداول منه خارج الجهاز المصرفي، أي ما يحوزه الجمهور فقط، (CC) و الباقي يمثل احتياطات مصرفية في حسابات البنوك التجارية أو في حسابات جارية لدى البنك المركزي. أي:

$$BM = CC + R$$

2. **المجمع (M<sub>1</sub>):** يعرف هذا المجمع بأنه مجموع وسائل الدفع أو بالمناحات النقدية، و الذي يشمل إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول (E) مبلغ الودائع تحت الطلب، و التي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية و مراكز الشيكات البريدية<sup>4</sup>، وأشرنا إلى أن المجمع (M<sub>1</sub>) يحتوى على مجموع وسائل الدفع، و هذه الوسائل تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر و الآني بين كل السلع و الخدمات، و تمكنا من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل<sup>5</sup>.

3. **المجمع (M<sub>2</sub>):** يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة، أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة، الشرائية، و يشتمل على المجمع (M<sub>2</sub>) مضاف إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها (الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق، الودائع الدفترية...)، أي العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقود أو إلى حسابات جارية بدون أو بأقل حد ممكن من الخسارة، و أن هذه الودائع التي تسجل في الطرف المدين من ميزانيات البنوك هي تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين، و بالتالي فإن المجمع (M<sub>2</sub>)، يكون أحسن مجمع نقدي لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية و التضخم، كذلك يضبط العلاقة الاحلالية المباشرة بين النقد من جهة، و بين السلع و الخدمات من جهة أخرى، فهذا المجمع يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطة النقدية أن تراقبه و تتحكم فيه، لأن هذا المجمع يوجد لدى الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية بشكل وثيق<sup>6</sup>.

4. **المجمع (M<sub>3</sub>):** يعرف هذا المجمع باسم السيولة المحلية، أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب المجمع (M<sub>2</sub>) كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، و هي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، و كذلك سندات الخزينة العمومية و المكتتية من طرف الخواص و المؤسسات غير المالية، و طالما أن هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي و النقدي و أنها غير مراقبة بشكل كبير من طرف السلطة النقدية، فإنه من الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية و لكن لا يجب أن نخفي دور هذه الودائع في عرض النقود<sup>7</sup>.

### ثالثا- محددات العرض النقدي:

إن تحليل محددات مستوى خلق النقود و أسباب تغيره يحتل أهمية بالغة في الدراسات النقدية، نظرا لعلاقته بالسياسة النقدية والآثار التي تولدها عملية خلق النقود على اتجاهات الاقتصاد الوطني وتوازنه كأن تؤدي زيادة عملية خلق النقود و بالتالي زيادة عرض النقود، لذلك تعد معرفة العوامل المحددة لعرض النقود أساس كل عملية ضبط لهذا العرض.

و تنقسم هذه العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على عرض النقود إلى القاعدة النقدية كعامل أساسي، ومحددات أخرى كسلوك المودعين و البنوك.

1. **القاعدة النقدية (BM):** إن قدرة البنوك على خلق النقود تستند على مفهوم القاعدة النقدية من جهة، كما أن هذه القدرة تتحدد بتسرب النقود المركزية إلى الجمهور من جهة أخرى، إلا أن السلطة النقدية لها دورها الهام في تحديد الكتلة النقدية، فهي التي تحدد القاعدة النقدية التي تتألف من التزامات معينة على السلطة النقدية<sup>8</sup>، وهي مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي و العملة في خزائن البنوك التجارية و ودائع البنوك التجارية و القطاع الخاص والهيآت الرسمية لدى السلطة النقدية<sup>9</sup>، و بالتالي فهي تتكون من: الاحتياطات المصرفية (R) و العملة التي يمتلكها الأفراد و المؤسسات غير المصرفية (C)، و منه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كمايلي:

$$BM=C+R$$

هذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، و تعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله، بين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل أو إيداعها في البنوك التجارية على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، هذا يؤدي إلى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية، و على أيضا مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة لديها أو الاقتراض من البنك المركزي بسعر خصم معين، و متى تم تحديد القاعدة النقدية و قياسها فإنه يمكن استخدام التغير في العوامل المؤثرة فيها للتنبؤ بالكتلة النقدية<sup>10</sup>.

## 2. محددات أخرى

تتلخص هذه المحددات في أثر كل من سلوك المودعين و سلوك البنوك التجارية و سلوك البنك المركزي: <sup>11</sup>

أ. **أثر سلوك المودعين:** نقصد بسلوك المودعين سلوك الأفراد في إيداع نقودهم في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، و ينشأ تأثير سلوك المودعين على عرض النقود عن التغير في نسبة الودائع الآجلة إلى الودائع الجارية والتي بدورها تتأثر بعدة عوامل كالتغير في مستوى الثروة حيث كلما زادت الثروة ارتفعت هذه النسبة و بالتالي ينخفض المضاعف مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، و كذلك التغير في أسعار الفائدة على الودائع من خلال ارتفاع نسبة الودائع لأجل إلى ودائع تحت الطلب و بالتالي فإن هذه النسبة تتأثر بالفوائد المتوقعة على الودائع لأجل و الودائع تحت الطلب و الأصول الأخرى، و ورغبة الأفراد فتؤثر على عرض النقد سلبا أو إيجابا، و كذلك نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب، التي ارتفاعها يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي و منه انخفاض عرض النقد، و أن هذه النسبة تتحكم فيها أيضا عدة عوامل كالعوائد المتوقعة على الودائع الجارية و على الأصول الأخرى، و الذعر المصرفي والأنشطة غير المشروعة.

ب. **أثر سلوك البنوك:** إن أثر سلوك البنوك التجارية على عرض النقود يتحدد بمستويات الاحتياطات الإضافية لديها، والقروض المخصومة، فعندما تخفض البنوك التجارية احتياطاتها الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد تتاح لها فرصة أكبر للإقراض و هذه الاحتياطات الإضافية تتوقف على التكلفة و العائد لاحتفاظ البنوك بهذه الاحتياطات، و يتأثر فائض الاحتياطات بعاملين و هما معدل الفائدة السوقية و نسبة تسرب الودائع خارج البنوك. أما عن القروض المخصومة التي يقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الأخرى، فهي تتوقف على العلاقة بين تكلفتها عائدها و التي تتأثر بعاملين و هما سعر الخصم و سعر

فائدة السوق، فالأول يرتبط مع حجم القروض ارتباطا عكسيا، أما الثاني الذي يرتبط مع حجم القروض التي تقترضها من البنك المركزي ارتباطا طرديا.

ج. أثر سلوك البنك المركزي: إن أساليب التأثير التي يستعملها البنك المركزي على حجم الائتمان بالزيادة و النقصان تعتبر من المحددات القانونية و أهمها : نسبة الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة و معدل إعادة الخصم، و هي أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي كسلطة نقدية لضبط العرض النقدي.

## المحور الثاني - التضخم وعلاقته بالعرض النقدي:

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة والنامية، وبغض النظر عن درجة نمو ومستويات تطور هذه الاقتصاديات.

### أولا- نشأة وتعريف التضخم:

#### 1. نشأة التضخم:

لقد أخذت ظاهرة التضخم تظهر إلى حيز الوجود في الحياة المعاصرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واكتملت معالمها واتضحَت صورها أكثر في السبعينيات والثمانيات من هذا القرن.<sup>12</sup> ففي القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو التضخم النقدي (بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار). ثم جاء التحليل الاقتصادي لكينز، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل الحدي للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل كينز إلى أن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، التي جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، حيث ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.<sup>13</sup>

#### 2. تعريف التضخم:

التضخم كظاهرة بالمفهوم البسيط، يتمثل في ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات، فتسير القوة الشرائية للنقود أو قيمتها الحقيقية باتجاه عكسي مع التغيرات في مستوى العام للأسعار تضخما، ولم يعد الارتفاع في المستوى العام للأسعار تضخما، ما لم يرتبط بالدخل. من هنا تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة ديناميكية يمكن الوقوف عليها من خلال فترة طويلة نسبيا.<sup>14</sup> ومن أشهر المفاهيم المتعارف عليها ذلك القائل بأن التضخم هو "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة" أو هو الزيادة في الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار النقدي أو زيادة الائتمان المصرفي".<sup>15</sup>

ويتميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها، وبذلك تتكون مجموعة من الإصطلاحات وتشمل:<sup>16</sup>

- **تضخم الأسعار:** أي الارتفاع المفرط في الأسعار؛
- **تضخم الدخل:** أي ارتفاع الدخل النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح؛
- **تضخم التكاليف:** أي ارتفاع التكاليف؛
- **التضخم النقدي:** أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية؛
- **تضخم الائتمان المصرفي:** أي التضخم في الائتمان.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التضخم هو ظاهرة اقتصادية ديناميكية تتصف الارتفاع في مستوى العام للأسعار.

ثانياً- أسباب وأصناف التضخم:

### 1. أسباب التضخم:

للتضخم أسباب متعارف عليها في أدبيات الاقتصاد، نذكرها فيما يلي:<sup>17</sup>

- أ. **تضخم سحب الطلب:** ينشأ التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملموساً ولعل أهم لأسباب المؤدية إلى فعل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة أو العجز المالي. فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي، وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبع النقود من طرف البنك المركزي، فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد، مما يخلق أحجاماً نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج، وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار وحدوث تضخم.
- ب. **تضخم دفع الكلفة:** يواجه المنتجة أحيانا تزايدا مفاجئا في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحيانا أمام نقابات عمال قوية متجبرة قادرة على رفع مستوى أجور العمال لديه، أو قد ترتفع أسعار بعض الموارد الأولية بشكل مفاجئ، وفي جميع الأحوال فإن ذلك سيزيد أثره مباشرة على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها.
- ج. **التضخم المشترك:** قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع الكلفة سوياً، بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، بدون تغير في حجم الإنتاج، وإن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها.
- د. **التضخم المستورد:** يظهر في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، لوجود زيادة متسارعة ومستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الصغيرة المفتوحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، فهي مستهلك صغير لا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو في العالم الخارجي.

### 2. أصناف التضخم:

يصنف التضخم إلى صنفين، تضخم زاحف وتضخم جامح حيث أن:<sup>18</sup>

- أ. تضخم معتدل (التضخم الزاحف): عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في مستوى العام للأسعار (لا يتعدى 10%).  
 ب. تضخم جامح: تزايد مستمر في وبمعدل مرتفع في مستوى العام للأسعار (أعلى من 10%) في فترة زمنية بسيطة.

ثالثاً- العلاقة بين عرض النقود وفق النظريات الاقتصادية وكيفية مكافحته:

### 1. العلاقة بين عرض النقود وفق النظريات الاقتصادية:

للاقتصاديين نظريات مختلفة تحاول تفسير التضخم، وذلك باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وهناك عوامل كثيرة تساهم في التضخم، وأحد الأسباب الدائمة الوجود هو الزيادة في عرض النقود المتداولة مما يعمل على ارتفاع مستوى العام للأسعار.

أ. التفسير الكلاسيكي (للتضخم النظرية الكمية للنقود): إن التضخم وفق هذه النظرية يأتي عندما يفوق الطلب على السلع والخدمات الكمية المعروضة منها، ويحدث مثل ذلك الوضع لأن عرض النقود يزداد بمعدل يفوق المعدل الذي به يتم إنتاج السلع والخدمات فيتسبب الطلب الزائد في ارتفاع الأسعار.<sup>19</sup> ومن المتعارف عليه أن الكلاسيك يرون أن التغيرات في كمية النقود تتسم بالحياد التام، وأن النقود لا يكون لها نفع إلا في حين إنفاقها أي أن الطلب على النقود يكون فقط من أجل المعاملات، وأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة على زيادة السلع.<sup>20</sup> حيث تفترض ثبات سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات.<sup>21</sup> أن أي تغيير في كمية النقود سيحدث تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار بمعنى أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، حيث أن التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار نتيجة للتغيرات التي تحدث في كمية النقود بنفس القدر الإتجاه.

وقد عبر فيشر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$M.V=TP$$

M: كمية النقود المتداولة (الكتلة النقدية)؛

V: سرعة دوران النقود وهي ثابتة؛

T: حجم المعاملات وهي ثابتة؛

P: المستوى العام للأسعار.<sup>22</sup>

بعد ذلك قم الكلاسيك الجدد وهم رواد مدرسة كامبردج التي أعطت صورة أخرى للنظرية التقليدية وهي معادلة الأرصدة النقدية، فهي تختلف عن سابقتها إذ تركز على رغبة الأفراد وحاجاتهم إلى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة، ويحتفظ بها الأفراد لأغراض المعاملات وتأخذ هذه المعادلة الشكل التالي:

$$M=P(K.Y)$$

M: كمية النقود المتداولة (الكتلة النقدية)،

P: مستوى العام للأسعار؛

Y: الدخل القومي؛

K: نسبة من الدخل القومي للأفراد الذين يرغبون بالاحتفاظ به في شكل نقود.

فتقوم هذه المعادلة على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي، الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في صورة نقدية نقدية، وتفترض هذه الصورة أن الأسعار تتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها. ويتحدد التضخم وفقا لهذه الحالة بناء على التغير في النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار.<sup>23</sup>

ب. التفسير الكينزي للتضخم: يركز أيضا على الطلب الفائض سببا للتضخم، فإن الزيادة في الطلب على السلع والخدمات ينبغي أن يقابلها توسع في الإنتاج إلا أنه بعد أن يصل اقتصاد الدولة طاقته القصوى لا يمكن التوسع في الإنتاج، وإذا ما استمر الطلب على السلع والخدمات في الزيادة، فإن الأسعار ترتفع ويحدث التضخم، في تلك الحالة يوصي كينز بزيادة الضرائب، الشيء الذي يقلل من الطلب على السلع والخدمات ويخفف الضغط على الأسعار.<sup>24</sup>

ج. تفسير المدرسة النقدية الحديثة لتضخم: تعزى النظرية النقدية التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات، حيث يؤكد فريدمان إن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وان حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد. حيث أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في المدى القصير ومستوى الأسعار في المدى الطويل.<sup>25</sup>

## 2. سياسات مكافحة التضخم:

تستطيع الدولة مكافحة التضخم ومجابهته بالسياسة المالية بأدواتها المختلفة، وكذلك بالسياسة النقدية التي سنركز عليها، إذ يستطيع البنك المركزي تخفيض معدل التضخم بتخفيض عرض النقود كما يمكنه أن يزيد من عرض النقود المتداولة، ويكون بذلك قد تبنى سياسة نقدية متشددة. يستطيع البنك المركزي أن يقلل من عرض النقود برفع المتطلبات الاحتياطية، مما يقلل من كمية النقود التي بإمكان البنوك التي تقرضها، ويقلل بذلك عرض النقود وبذلك تقل النقود بأيدي الأفراد للإنفاق، وهكذا ينخفض الطلب على السلع والخدمات وتخف حدة الأسعار، وإذا ما أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يقوم بتخفيض متطلبات الاحتياط. وكذلك يمكن أن يقلل من عرض النقود ببيع السندات الحكومية حيث يقوم المشترون بتسديد قيمة مشترياتهم منها بواسطة الصكوك الصادرة على بنوكهم وعندما تقوم البنوك بدفع هذه الصكوك تنخفض احتياطياتها، وعليه فإن البنوك تمنح قروضا أقل فينكمش عرض النقود وينخفض معدل التضخم.<sup>26</sup>

## المحور الثالث - تطورات عرض النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

سنحاول من خلال هذا المحور دراسة العلاقة التي تربط الكتلة النقدية بمعدلات التضخم وذلك من خلال تحليل تطور كلا المتغيرين خلال الفترة 2000-2016، بعدها سنحاول تحليل العلاقة بينهما وذلك بحساب معامل الارتباط بين هذين المتغيرين خلال نفس الفترة.

### أولا- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة و عامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، وفيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2016)

الجدول رقم 01: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دينار

| الكتلة النقدية $M_2$ | أشباه النقود | النقود $M_1$ | السنة |
|----------------------|--------------|--------------|-------|
| 1659.2               | 617.9        | 1041.3       | 2000  |
| 2473.5               | 1235         | 1238.5       | 2001  |
| 2901.5               | 1485.2       | 1416.3       | 2002  |
| 3354.3               | 1723.9       | 1630.4       | 2003  |
| 3738                 | 1577.5       | 2160.5       | 2004  |
| 4146.9               | 1724.2       | 2422.7       | 2005  |
| 4827.6               | 1985.6       | 3177.8       | 2006  |
| 5994.6               | 2139.7       | 4233.6       | 2007  |
| 6955.9               | 2450.8       | 4964.9       | 2008  |
| 7178.7               | 2228.9       | 4949.8       | 2009  |
| 8162.8               | 2524.3       | 5638.5       | 2010  |
| 9929.2               | 2787.5       | 7141.7       | 2011  |
| 11015.1              | 3333.6       | 7681.5       | 2012  |
| 11941.5              | 3691.7       | 8249.8       | 2013  |
| 13686.8              | 4083.7       | 9261.1       | 2014  |
| 13704.5              | 4443.4       | 9718.9       | 2015  |
| 14080.2              | 4356.7       | 9718.9       | 2016  |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- rapports 2002, 2013, évaluation, économique et Monétaire en Algérie.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، مارس 2017.

نلاحظ من الجدول رقم 01 أعلاه التطور المسجل في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى، بحيث سجلت الكتلة النقدية  $M_2$  توسعاً منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 بزيادات متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2016 قيمة 14080.2 مليار دج بعدما كانت تقدر سنة 2000 بقيمة 1659.2، وهذا دليل على سياسة نقدية توسعية التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة.

فهذا التوسع القوي في الكتلة النقدية راجع إلى ارتفاع مقابلاها، والتي يمكن ذكر بعض الأسباب فيما يلي:<sup>27</sup>

- الودائع بالعملة الصعبة، الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الإدخار المالي لسونطراك؛
- ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية؛
- انخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة؛
- ارتفاع موارد الجباية البترولية.

### ثانيا- تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

اتبعت الجزائر كغيرها من الدول سياسة نقدية لأجل الحفاظ على استقرار الأسعار، الذي يعتبر هدفا رئيسيا للسياسة النقدية وذلك من أجل بلوغ الهدف النهائي لها وهو الحد من التضخم، لكن ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2003 حال عكس ذلك، فالهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر الاستهلاك.<sup>28</sup>

### الجدول رقم 02: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

| السنة | معدل التضخم (%) |
|-------|-----------------|
| 2000  | ...             |
| 2001  | ...             |
| 2002  | ...             |
| 2003  | ...             |
| 2004  | ...             |
| 2005  | ...             |
| 2006  | ...             |
| 2007  | ...             |
| 2008  | ...             |
| 2009  | ...             |
| 2010  | ...             |
| 2011  | ...             |
| 2012  | ...             |
| 2013  | ...             |
| 2014  | ...             |
| 2015  | ...             |
| 2016  | ...             |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- اكن لونس، مرجع سبق ذكره، ص 183؛

- وزارة المالية، متوفر على الموقع: <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-154/Taux-d%27inflation.html> ، شوهده يوم 2017/05/12.

- Algeria 2016 : article IV consultation, IMF, report N° 16/27, May 2016.

من خلال الجدول رقم 02 المبين أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم قد سجل سنة 2009 نسبة 5.49، وهذا رغم انخفاض معدلات التضخم على المستوى العالمي، هذا دليل قاطع أن التضخم في الجزائر ليس سببه تضخم مستورد، عندما سجلت أسعار السلع المستوردة ارتفاعا، أيضا إلى جانب بروز ارتفاع قوي في أسعار المنتجات الغذائية.<sup>29</sup>

إجمالا بلغ متوسط التضخم السنوي سنة 2012 ذروته بنسبة 8.89% مقابل 4.5%، تفسير هذه الذروة التاريخية ترجع أساسا بتزايد أسعار بعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012، فقصد الحد من الضغوطات التضخمية التي ظهرت اعتبارا من بداية سنة 2011 والمرتبطة خاصة بالأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، اتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة كان أثرها كليا

على سنة 2011 و2012 (ما يقارب 10%)، فإن الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة لم تعكس بشكل كامل وفوري هذا الانخفاض فحسب، بل تطورت في الاتجاه المعاكس للميل التنازلي لهذه الأسعار العالمية. هذا ما يلفت الاهتمام بضرورة متابعة تشكيل الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة، بحكم أن اختلالات الأسواق الداخلية تبقى قائمة وتعيق الهدف المرجو من خلال تدابير الدعم من طرف الدولة (إعانات الميزانية وتدابير جبائية أخرى).<sup>30</sup>

### ثالثا- تحليل العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

من خلال التحليل السابق وتبعنا لمسار تطور كلا من الكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016، ولوجود علاقة نظرية بينهما وذلك أن الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد سيكون له سببا في ارتفاع التضخم فهي علاقة تأثير. فكان لا بد من دراسة العلاقة بين المتغيرين من خلال حساب معامل الارتباط والجدول رقم 03 يبين مصفوفة الارتباط:

### الجدول رقم 03: مصفوفة الارتباط بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

| Corrélations      |                        |             |                   |
|-------------------|------------------------|-------------|-------------------|
|                   |                        | معدل التضخم | الكتلة النقدية M2 |
| معدل التضخم       | Corrélacion de Pearson | 1           | ,569              |
|                   | Sig. (bilatérale)      |             | ,017              |
|                   | N                      | 17          | 17                |
| الكتلة النقدية M2 | Corrélacion de Pearson | ,569        | 1                 |
|                   | Sig. (bilatérale)      | ,017        |                   |
|                   | N                      | 17          | 17                |

\*. La corrélacion est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج spss اعتمادا على معطيات الجدولين 01 و02.

من خلال مصفوفة الميمنة في الجدول رقم 03 نستنتج أن معامل الارتباط  $r$  بين المتغيرين (الكتلة النقدية ومعدلات التضخم) يساوي إلى 0,569 أي ( $r=0,569$ )، يمكن تفسير ذلك لوجود علاقة موجبة بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم، أي زيادة بوحدة واحدة للكتلة النقدية سيرتفع معدل التضخم بنسبة 56,9%، وهذا دليل أن الزيادة التي شهدتها الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة (2000-2016) رافقه ذلك ارتفاع في معدل التضخم، وبالإضافة إلى مسبب آخر ألا وهو التضخم المستورد كما بينه محافظ بنك الجزائر وكذا لارتفاع أسعار السلع المستوردة وما أوردناه في التحليل السابق.

خاتمة:

تعتبر الكتلة النقدية شريان الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تسوية المدفوعات المحلية والأجنبية، لذا ينبغي على السلطة النقدية أن تتحكم فيها بما يتناسب والاقتصاد، مع بداية الألفية و تحسن المؤشرات المالية للدولة ، مع إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، وانتهاج سياسة نقدية بعد سلسلة الاصلاحات النقدية التي عرفها النظام النقدي الجزائري وخاصة قانون النقد القرض 90-10، فتميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وضعية نموذج التنمية الاقتصادية، حيث عرف تطورا متزايدا ومستمرًا منذ بداية الاصلاحات النقدية فكما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2003 أن الهدف النهائي لسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار وليس استهداف التضخم والحد منه، وإذا ما جعل معدلات التضخم لا ترتبط فقط بمستوى عرض النقود فقط، إنما هناك أسباب أخرى ترفع من مستوى التضخم كارتفاع المنتجات سواء المستوردة أو المحلية فيكون هنا تضخما مستوردا أو تضخم بسبب ارتفاع الكلفة، وعليه ما يمكن القول أن التضخم في الجزائر ليس تضخما نقديا فقط وإنما يتعدى ذلك ليتأثر بالصدمات الخارجية التي يتعرض للاقتصاد العالمي.

### توصيات الدراسة:

- لا بد من تنويع الاقتصاد الوطني والحصول على مداخيل أخرى ترفع من مستويات الناتج الوطني ودعم المنتج الوطني وهكذا ما يجعل السلطات النقدية التحكم في معدلات التضخم؛
- ضرورة انتهاج سياسة استهداف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية، والاستفادة من تجارب الدول التي اتبعت هذه السياسة كتركيا، الشيلي مثلا؛
- بإيجاد وسائل وأدوات لامتنعاص أثر التوسع في عرض النقود وخلق وسائل أخرى لتمويل موازنة الدولة عدا الاستدانة من البنك المركزي والجهاز المصرفي يحافظ على تحقيق على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة؛
- ضرورة تفعيل وتنشيط السوق النقدية الجزائرية فهي أداة مهمة للفعالية السياسة النقدية.

### الهوامش:

<sup>1</sup>أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 89.

<sup>2</sup>بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 49.

<sup>3</sup>فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف (دراسة حالة الجزائر للفترة 1992-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، عدد 14، 2014، ص 215-216.

<sup>4</sup>بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل، بيروت، 2006، ص 70.

<sup>5</sup>آكن لونس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 82.

<sup>6</sup>محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 56.

<sup>7</sup>نفس المرجع السابق، ص 57.

<sup>8</sup>محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1996، ص 14.

<sup>9</sup>عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 96.

<sup>10</sup>قدي عبد الحميد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 70.

- <sup>11</sup> مفتاح صالح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر، القاهرة، 2005، ص 91
- <sup>12</sup> ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة النشر، الأردن 2007، ص 388.
- <sup>13</sup> إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 3، الكويت، أكتوبر 2012، ص 2.
- <sup>14</sup> بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 270
- <sup>15</sup> عبد الحميد المطلب، ص 136.
- <sup>16</sup> نفس المرجع، ص 137.
- <sup>17</sup> سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2009، ص ص 167، 168
- <sup>18</sup> وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 263.
- <sup>19</sup> نفس المرجع، ص ص 254-255.
- <sup>20</sup> إمامة مكّي محمد السيد و طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، بنك السودان المركزي، 2015، ص 21.
- <sup>21</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 142.
- <sup>22</sup> إمامة مكّي محمد السيد و طارق محمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- <sup>23</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 144.
- <sup>24</sup> وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص 255.
- <sup>25</sup> إمامة مكّي محمد السيد و طارق محمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- <sup>26</sup> وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص 265.
- <sup>27</sup> إكن لونس، مرجع سبق ذكره، ص 200.
- <sup>28</sup> نفس المرجع، ص 183.
- <sup>29</sup> محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية و النقدية ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، جويلية 2009.
- <sup>30</sup> محمد لكصاسي، تطورات الوضعية الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر النوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.